

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



الانخراط في الحوار الأميركي الإيراني

نحو جدول أعمال كبير؟

US-Iranian Engagement

Toward A Grand Agenda?

تقرير مشترك صادر عن:

المعهد الأميركي للسلام ورابطة الأمم المتحدة في أميركا

دانييل برومبيرغ: من المعهد الأميركي للسلام

إركس برزنس: من رابطة الأمم المتحدة في أميركا

نص مترجم عن الانكليزية

الانخراط في

الحوار الأميركي- الإيراني

نحو جدول أعمال كبير؟

US – Iranian Engagement

Toward A Grand Agenda?

• تقرير مشترك صادر عن:
المعهد الأميركي للسلام والهيئة الأميركية التابعة للأمم المتحدة

- دانييل برومبيرغ: من المعهد الأميركي للسلام
- إركس برزنس: من الهيئة الأميركية التابعة للأمم المتحدة

نص مترجم عن الانكليزية

حقوق الطبع محفوظة

عنوان التقرير: الانخراط في الحوار الأميركي - الإيراني:

نحو جدول أعمال كبير؟

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

صادر عن: مديرية الدراسات الإستراتيجية

الترجمة عن الإنكليزية: رشيد اسعد

التاريخ: كانون الثاني 2010، الموافق محرم الحرام 1431

الطبعة: الأولى

ثبت المحتويات

- مقدمة:..... 3
- إيران والمحيط: أفغانستان والعراق..... 6
- برنامج إيران النووي..... 13
- معوقات داخلية واقليمية..... 19
- إستنتاج: خطوات مقبلة ومبادئ إرشادية..... 24

مقدمة:

في 23 شباط من العام 2009، أقام مركز الأزمات التابع للمعهد الأميركي للسلام، بالتعاون مع الجمعية الأميركية في الأمم المتحدة وصندوق الأخوة روكفلر، حلقة نقاش مستديرة شارك فيها أهم الخبراء في ملف الشرق الأوسط ورسميون سابقون في الحكومة الأميركية. هدفت الحلقة، التي عُقدت في مركز وودرو ويلسون للباحثين الدوليين، إلى دراسة الإمكانيات لإيجاد إطار دبلوماسي يمكن من خلاله للولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران أن يناقشا القضايا ذات الاهتمام المشترك في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ومن ثم أن يطورا دينامية نحو علاقة مشتركة يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تقارب بين البلدين.

وقد ناقش المؤتمر واحدًا من المقترحات المركزية، بأن على واشنطن اتباع استراتيجية متعددة الأوجه مرتبطة براغماتيًا بإيجاد حل للمسألة النووية وإن كانت بالشكل غير خاضعة لهذه المسألة. ومع اعترافهم بأن الحرب الباردة الأميركية الإيرانية لن تصل إلى نهايتها دون حل هذا الملف الحساس، إعتبر المشاركون في المؤتمر أن مشاركة الولايات المتحدة وإيران في محادثات متعددة الأطراف حول العراق وأفغانستان قد تنتج دينامية صلبة تؤدي إلى حلول خلاقة وفعّالة للملف النووي. على أن لا يكون الهدف الرئيسي كمن يبحث عن "الكأس المقدسة" للوصول إلى "مساومة كبرى"، إنما أن يكون بالدفع نحو "جدول أعمال كبير" يتضمن مناقشات ومباحثات تدفع نحو حل شامل ومتكامل للتباعد الأميركي الإيراني.

يُذكر أن الدفع باتجاه استراتيجية الدبلوماسية - متعددة الأوجه، برز في أول الأمر مع تقرير مجموعة العمل بشأن العراق التي ترأسها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر. حيث أفاد التقرير أن إعادة العراق إلى خارطة الشرق الأوسط يتطلب من الولايات المتحدة إشراك إيران في هذا الملف دون شروط مسبقة. بعد ثلاث سنوات، ومع ظهور أفكار مشابهة، وجد التقرير صدقًا قويًا في استراتيجية إدارة الرئيس أوباما. ومع رسالة الأخير للشعب الإيراني في عيد النوروز، ومخططاته لمباحثات ثنائية حول أفغانستان، وفوق كل هذا قرار إدارته المشاركة ضمن الدول الخمس زائد واحد في محادثات نووية مع إيران، إفترض الجميع أن هناك بحرًا من التغيير في العلاقات الأميركية الإيرانية.

لكن يبقى هذا البحر متلاطم الأمواج ومحفوفًا بالمخاطر. إن الجهد الكبير لتطبيع العلاقات الأميركية الإيرانية يواجه معوّقات سياسية ودبلوماسية ضخمة. حيث تخشى إسرائيل وبعض الدول العربية أن يؤدي هذا التطبيع إلى تقوية التأثير الجيواستراتيجي لإيران وبالتالي تقويض أمنهم القومي. إضافة إلى هذا، توجد في الداخل الأميركي معارضة قوية للمصالحة لدى ممثلي الناخبين الأميركيين. كما يخشى مؤيدو إسرائيل في واشنطن وبعض المتحمسين لقضية نزع أسلحة الدمار الشامل، أن تعمد إيران إلى خرق أية إتفاقية بشأن ملفها النووي بغية الإستمرار في التخصيب على التراب الإيراني. أما في طهران، فيعارض المتشددون - بمن فيهم القائد الأعلى - أي تطبيع للعلاقات، لأنهم يرون أن معارضة الولايات المتحدة هي في مركز بنائهم العقائدي ومن الأسس

التي بُنى عليها النظام الإسلامي. في الختام، لا يبدو واضحًا إذا كانت المحادثات الثنائية حول أفغانستان والعراق ستؤدي إلى أثر إيجابي. واقع الأمر، إن الإختلافات حول مستقبل هذين البلدين قد تصعد بدل أن تبرّد الأزمة الأميركية الإيرانية.

كل هذه المشاكل وغيرها تمّ بحثها بعمق خلال الندوة. وتضيء هذه الورقة على الخطوط العريضة والأساسية التي بُحثت مشيرةً في نفس الوقت إلى الخطوات والاستراتيجيات الدبلوماسية التي يمكن لإدارة الرئيس أوباما أن تتخذها لتواجه الصعوبات في الطريق نحو تقارب أميركي إيراني.

إيران والمحيط: أفغانستان والعراق

في مستهل الندوة، كان توافق شامل على أن السياسة الأميركية تجاه إيران قد فاقمت التحديات الأمنية التي تواجه واشنطن وحلفاءها في الشرق الأوسط. إذ أن نفوذ طهران الجيوستراتيجي قد زاد في العراق والمحيط الأوسع رغم أزمته الاقتصادية الخطيرة التي زاد من حدّتها وفرة النفط في السوق العالمية. ورغم أن العقوبات الأحادية والمتعددة الجهات قد فاقمت أيضًا من الأزمة الاقتصادية، إلا أنها فشلت في إحداث أي تغيير في السلوك الإيراني.

واقع الأمر، إن إيران أحرزت تقدمًا ملحوظًا في جهودها لتخصيب اليورانيوم. يُضاف إلى هذا أن السياسة الأميركية القائمة على العزل ومواجهة تحديات الشرق الأوسط بشكل منفصل، لم تساعد واشنطن في محاولة تليين الموقف الإيراني في موضوعات التخصيب، النزاع العربي الإسرائيلي، والدعم الإيراني للحلفاء في فلسطين ولبنان والعراق.

إن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين يكمن في صياغة استراتيجية متوسطة المدى لا تتوقف على طموح للوصول إلى "مساومة كبرى"، ولا تُختزل بعدد لا يُحصى من التكتيكات غير المترابطة التي تركّز على الآليات العملية بدل الاستراتيجية. بدلًا من ذلك، على واشنطن أن تشرك إيران في مفاوضات إقليمية جديّة ومتزامنة تلقي ضوءًا قويًا على المصالح المشتركة للطرفين، حتى لو كانت بالشكل لن تؤدي إلى مخرج واضح.

سيوجد هذا دينامية لبناء الثقة يمكن أن تؤدي إلى تقدم في المفاوضات حول الملف النووي. إن هذا الهدف يقع استراتيجيًا تحت عنوان: "جدول أعمال كبير".

قدّم المشاركون في اللقاء نماذج عن المساحات الممكنة للمصالح المشتركة. في العراق، لدى كل من الولايات المتحدة وإيران مصلحة قوية في سلامة هذا البلد سياسيًا واقتصاديًا إضافة إلى سلامة أراضيه ومؤسساته الدستورية.

ولا يريد أي من البلدين أن يرى العراق يغرق مجددًا في أتون الحرب الأهلية. لهذا السبب هناك مصلحة مشتركة لتحفيز ترتيبات تضمن المشاركة في السلطة بشكل ثابت بين جميع الأطراف، وخاصة بين السنة والشيعة. وبسبب العلاقات القوية بين إيران والأحزاب العراقية الشيعية كالمجلس الأعلى

لثورة الإسلامية، سيكون صعبًا أن نتخيل إصلاحًا سياسيًا داخليًا من جهة، ودورًا إقليميًا بنّاءً لإيران من جهة ثانية، دون وجود مستوى معيّن من التعاون بين إيران والولايات المتحدة.

في أفغانستان، البلدان مهددان من قبل حركة طالبان. ولدى كل من طهران وواشنطن مصلحة مشتركة في دعم الإصلاحات السياسية التي تعطي الحكومة المركزية سلطة ومصداقية أكبر. يضاف إلى هذا، أن تجارة المخدرات قد تصاعدت منذ سقوط طالبان مما يستدعي وجود مساحة فورية مشتركة للتعاون بين الدولتين.

في باكستان، يشكل تشطّي الأراضي الناتج عن تصاعد قوة طالبان، لا سيما في المناطق الحدودية، تهديدات قصيرة وطويلة الأمد على كل منطقة جنوب آسيا. ولأن باكستان دولة نووية، فإن سقوط الدولة هناك يمثل قلقًا لطهران كما لواشنطن تمامًا. ويجب أيضًا أن تسعى الولايات المتحدة لمقاربة استراتيجية تعترف من خلالها بالمصلحة المشتركة في قضايا من الدرجة الثالثة في الأهمية، وأن تضعها على جدول أعمال مشترك، كالنزاع بين روسيا وجورجيا. في مثل هذه الحالة، ستوجد دروب تتقاطع فيها المصالح بين واشنطن وطهران، مما يساعد في زوال أي قلق مسبق عند طهران.

هذا واعترف المشاركون في الندوة أنه مع موافقتهم إيران فيما " يُحتمل أن يحصل " في بعض ميادين الصراع في جنوب آسيا والشرق الأوسط، فإن هذا لا يعني أن إيران ستدعم بشكل آلي المحادثات مع واشنطن. إذ يعتبر الإيرانيون أن التحديات من الولايات المتحدة تأتي من جهات عديدة. وأنه في حال تمّ جرّهم إلى محادثات بشأن جبهة واحدة، فيمكن لهذا أن يعرضهم لتهديدات وتحديات على الجبهات الأخرى.

صحيح أن واشنطن وطهران تتشاركان في بعض المصالح في كل من العراق وأفغانستان، لكن هناك مساحة واسعة للنزاع وعدم التفاهم المشترك في شأن هذين البلدين. على سبيل المثال، وبالرغم من المصلحة المشتركة في تطوير استقرار سياسي في العراق، تريد إيران عراقًا مفتوحًا على تأثيرها السياسي والاقتصادي خاصة في مناطق الجنوب. لذلك هي تفضّل حكومة مركزية أضعف واستقلالية أكبر في الأقاليم. على النقيض من ذلك، تريد الولايات المتحدة حكومة مركزية قوية لتقاوم التأثير الإيراني على الحلفاء الشيعة. أما في أفغانستان، فإن إيران غير مرتاحة لأن ترى واشنطن تقييم أيّة علاقة مع عناصر من طالبان لأنها تخشى أن يؤدي ذلك إلى تقوية عدوهم اللدود. كما لا يبدو واضحًا كيف ستردّ إيران على زيادة القوات الأميركية في أفغانستان لا سيما في المناطق الحدودية بين البلدين.

بسبب هذه المعطيات التي تثير القلق، وبسبب العوائق الأيديولوجية والبيروقراطية الإيرانية التي تقف سدًا في وجه تطوير العلاقة الأميركية الإيرانية، رأى المؤتمرون أنه لا يمكن خلق الحافز لدى إيران للتعامل مع واشنطن دون إجراء محادثات تتناول أمنها القومي ومصالحها الجيوستراتيجية. لذلك يجب استلهاً من نطاق استراتيجي أو رؤية استراتيجية كافية وقوية لتعطي كلاً من طهران

وواشنطن الحافز (مع الغطاء السياسي) لتطوير العلاقات في ميادين عدة كالعراق أو أفغانستان - باكستان.

يستطيع مهندسو السياسة الأميركية وبشكل براغماتي الدفع نحو خلق هكذا رؤية استراتيجية مُوجَّهة من خلال مبادرات متعددة ومترابطة. تتضمن هذه المبادرات على سبيل العدِّ لا الحصر ما يلي:

- تستطيع الولايات المتحدة أن تسعى إلى محادثات متزامنة مع طهران حول قضايا خاصة وعملائية في أكثر من بلد. ستدل هذه المقاربة على أن واشنطن لا ترى في المحادثات آلية تكتيكية، بل آليات لتطوير كل العملية نحو علاقة استراتيجية. يُضاف إلى هذا، إن اعتراف واشنطن بشرعية الجمهورية الإسلامية وقيادتها سيؤدي إلى تخفيف المخاطر السياسية في الداخل الإيراني وسيطمئن قادة إيران في شأن العلاقات المستجدة.

- يستطيع قادة الولايات المتحدة تعزيز المعنى الإستراتيجي لهكذا محادثات بالتوقف عن استخدام أسلوب إعطاء المحاضرات والتهديدات والتخويف، واستبدال اللغة العدائية بلغة حازمة ومباشرة لكن تحترم الآخر في نفس الوقت. في الثقافة الإيرانية، إن مصطلحات مثل "العصا والجزرة" تُستخدم مع الحمير، وليس مع الدول والقادة. إن التعامل مع إيران كدولة طبيعية سيقوّي المتشددين البراغماتيين الذين يرون أن العلاقات الجيدة والتواصل - بدل العدائية - تؤمن مصالح إيران الأمنية.

- يمكن أيضًا تعزيز هذا المنطق الإستراتيجي بإيجاد مظلات متعددة الأطراف بهدف التشاور الإقليمي حول مستقبل أفغانستان، باكستان أو العراق. يمكن لهذه المظلات، التي يجب أن تكون برعاية الأمم المتحدة، أن تعطي إشارة انطلاق لدينامية متعددة الأطراف تشارك فيها إيران لبناء آليات أمنية دائمة ومستقرة. كما يمكن لهذه الآليات أن تتضمن تطمينات لمخاوف إسرائيل والعرب من نمو التأثير الإيراني.

- على مهندسي السياسة الأميركية أن يخاطبوا خلال أي جهد لتطوير العلاقات الثنائية القادة الأهم والأبرز من صانعي القرار السياسي في إيران، أي المرشد الأعلى، رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية. إن مخاطبة هذا الثلاثي من شأنه تعزيز الإشارة الآتية من واشنطن بانها تعترف بسلطة الحكومة الإيرانية وبأنها مستعدة لتناقش أو تفاوض في كل القضايا مع قادة إيران الأبرز بغض النظر عن مراكزهم القيادية.

على أمل أن تجد هذه الإستراتيجية المتعددة الميادين صدًى إيجابيًا في طهران، حدّر بعض المشاركين في المؤتمر من التقليل من شأن المعارضة الداخلية في إيران لأية علاقات مشتركة.

في الواقع، يمكن لهكذا استراتيجية مُوجَّهة أن تطلق معارضة - وحتى تخريبًا دبلوماسيًا - من قبل متشددى إيران الذين يعتبرون أي انفتاح على واشنطن مسًا بقدرسية مبادئ الثورة الإسلامية نفسها.

وفي حال اعتبر المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي نفسه من بين المعارضين، فإنه سيهاجم بعنف هكذا استراتيجية ويدعو إلى وقف المحادثات.

ورغم كونها مجازفة، اعتبر بعض المشاركين أن أحد أهداف الإستراتيجية الموجهة نحو علاقات مستقبلية يكمن في منح مزيد من المتشددون البراغماتيين الغطاء السياسي اللازم كي تزيد فرصهم بالوصول إلى السقف الدبلوماسي.

وعندما تبدأ الكرة الدبلوماسية بالتدحرج وتصبح الحوافز أكثر أهمية وجوهريّة، فإن قوة البراغماتيين السياسية ستزيد، بينما تضعف قدرة المتشددون على التدخل. من جهة أخرى، وفي حال انتصر منطق المعترضين، تكون الولايات المتحدة على الأقل أظهرت لخلقائها الغربيين أنها وصلت إلى الميل الأخير. وبالتالي تنجح في تعزيز التحالف الأميركي الأوروبي لمواجهة قضايا حيوية مشتركة ليس أقلها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

اعتبر أحد المشاركين في الندوة أن واحدة من الطرق لتشجيع تحالف داخلي إيراني داعم للعلاقات، تكمن في تبيان المنافع الإقتصادية التي ستجنيها إيران في حال تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا. في إيران، مؤسسات إقتصادية يمكن لها، رغم كونها حاليًا في مركز ثانوي في النظام السياسي، أن تدفع ولو بعيدًا من الأضواء باتجاه استراتيجية علاقات مشتركة تعود بالنفع على تلك المؤسسات. وتتضمن هذه المؤسسات شركة النفط الوطنية الإيرانية التواقفة للحصول على تكنولوجيا وتوظيفات غربية. ويرتبط الناطق بإسم هذه الشركة، أي وزير النفط الإيراني، بالقوى البراغماتية في عالم الأعمال. وتعتبر شركة النفط، إضافة إلى لاعبين آخرين في إيران، أن الجهود المشتركة بين إيران والولايات المتحدة لتثبيت الإستقرار في العراق وأفغانستان ستعيد الحياة إلى مشاريع أنابيب النفط ومشاريع ذات صلة أخرى.

برنامج إيران النووي:

وافق المنتدون بشكل كبير على أن مقارنة الإدارة الأميركية السابقة فشلت في منع طهران من متابعة التخصيب، مع تأكدهم على ضرورة استمرار فرض العقوبات بسبب الدور الذي تؤديه ضمن الدبلوماسية الأميركية. لكن، لزيادة تأثير هذه العقوبات على واشنطن أن تقدم لإيران حوافز واقعية ذات قيمة. ويمكن للمباحثات في موضوعي العراق وأفغانستان - باكستان أن تؤمن هكذا حوافز، خاصة إذا تصاحبت مع منطق استراتيجي يُوّشر إلى علاقة جديدة ومتحوّلة بين إيران والولايات المتحدة. ولكي يزيد الأمل في أن تؤدي إجراءات بناء الثقة بين الطرفين عند التباحث في الشائين أعلاه، إلى تسهيل الوصول إلى علاقة استراتيجية، على واشنطن أن تطور إرادة سياسية لتحقيق شكل من أشكال المساومة في الملف النووي. هنا يكون الجزء الثالث والحيوي من أي "جدول أعمال كبير".

على واشنطن وحلفائها الغربيين إعادة النظر في جدوى فرض حل "تخصيب- بنسبة صفر" على طهران (أي لا تخصيب/المترجم). وإن كان هناك أي أمل في نجاح استراتيجية "تخصيب - بنسبة صفر" ، تجب الإجابة على ثلاثة أسئلة:

- هل ستجبر العقوبات المُعزّزة إيران على الرضوخ ؟
- هل ستفكّ إيران أجهزة الطرد المركزي مقابل ثمن ما ؟
- هل ستدعم كل من روسيا والصين عقوبات إضافية على إيران ؟

بما أن الإجابة بنعم على كل سؤال تبدو بعيدة، تحتاج الولايات المتحدة إلى خيار "تخصيب - بنسبة أعلى من صفر" كبديل فعّال وعمليّ. بكلام أدق، عليها أن تقترح تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى مشروع دولي يُدار بطاقم يتضمن خبراء من إيران حيث يستمر التخصيب تحت إشراف دقيق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن هكذا ترتيب سيضمن شفافية كافية لردع إيران من تطوير برنامج سلاح نووي. كما سيزيد من فرص الإكتشاف المبكر والأكيد لنشاط نووي خفيّ. وبالنهاية سيخفف من أرجحية ما تعتبره بعض الأطراف بأن هذا الترتيب غير مضمون النجاح.

إعتبر المشاركون في الندوة أن هذا العرض أو الإقتراح سيواجه صعوبات وعوائق عديدة. لأنها حساسة تجاه مواضيع تمسّ السيادة، لن تكون الجمهورية الإسلامية مرتاحة لفكرة مواطنين من دول أخرى يتحكمون في إنتاجها للطاقة النووية. كما يمكن لإيران أن تجادل بأنها وقّعت على معاهدة حظر إنتشار السلاح النووي، بالتالي فإن أي إشراف دولي على برنامجها النووي يُعتبر نوعًا من أنواع التمييز الدولي لمخالفة هذا بنود المعاهدة. وقد خالف مشاركون آخرون هذا المنطق مستندين إلى ما اقترحه الرئيس محمود أحمددي نجاد في وقت سابق حول إنشاء "كونسريوم" دولي للتخصيب.

على افتراض أن إيران ستكون جاهزة لقبول هكذا ترتيبات، فإن الموضوع برّمته سيواجه معارضة من داعمي حظر انتشار سلاح الدمار الشامل في أوروبا والولايات المتحدة. إذ يعتبر هؤلاء أن "الإتفاقيات الخاصة" ستقوّض المنطق الذي قامت على أساسه معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. يضاف إلى هذا، أن خيار "التخصيب - بنسبة أكثر من صفر" يفترض أن الدول الأوروبية ستلعب دورًا رئيسيًا في إدارة وحتى تشغيل آليات التخصيب، وستجد واشنطن أن الحلفاء في أوروبا لن يكونوا متحمسين لهذا الدور لما يحمله من صعوبات ومخاطر محتملة.

في ختام هذا الموضوع، اعتبر بعض المشاركين في الندوة أنه لا ضمانات بأن ينجح نظام التحكم الدولي هذا في منع نشاطات نووية خفيّة في مواقع أخرى. ورغم أن إيران وقّعت على البروتوكول الإضافي (يدعو إلى زيارات مفاجئة للمنشآت النووية)، فإن البرلمان الإيراني رفض بشكل متكرر المصادقة على التوقيع. ومن المرجح أن إيران، إما ستقاوم العرض الأميركي والغربي بنظام تحكم أجنبي أكثر قوة، وإما ستقبل العرض بالتزامن مع اتخاذها خطوات ضرورية لبرنامج تخصيب بديل

وسري. وسيخفف هذا من حماس الدول الغربية في لعب دور أساسي في تشغيل برنامج دولي للتخصيب.

مع اعترافهم بكل هذه الصعوبات والتراجعات المحتملة، إقترح عدد من المشاركين أنه بالإمكان إيجاد تقنية قوية ومنطق سياسي يخدمان مقارنة التخصيب الدولي. فالفقرة الرابعة من معاهدة حظر انتشار السلاح النووي تتضمن: "بغض النظر عن تفضيلنا أو عدم تفضيلنا مشاركة دولية في مشاريع تخصيب وطنية، فإن مختلف الدول تقوم باتفاقيات خاصة كل الوقت". إنطلاقاً من هذه المقولة، يمكن لواشنطن تخفيف المجازفة السياسية في مساومة قادة إيران بموضوع الإدارة الدولية لمنشآت التخصيب. على سبيل المثال، تناقش البرازيل والأرجنتين حالياً إمكانية التعاون في مشروع تخصيب، حيث تقوم الثانية بإنتاج يورانيوم منخفض التخصيب وتشحنه إلى الأولى. كما تقوم مؤسسة أريفا - وهي مؤسسة مملوكة للحكومة الفرنسية - ببناء منشأة تخصيب في الولايات المتحدة. وتستخدم أريفا تكنولوجيا مغلقة على أراضي الولايات المتحدة حيث يُمنع على الأميركيين الإطلاع عليها. يُشار أن أريفا ممولة جزئياً من مستثمرين يابانيين. وبما أن هذا الترتيب مقبول داخل الولايات المتحدة، فإن إيران يجب أن لا تشعر بأنها تُجبر على قبول حلّ تمييزي. كما يمكن لها حينذاك الإنضمام إلى دول أخرى في الجهد المبذول لإبتكار حلول للمشكلة المتعاطمة جزاء انتشار السلاح النووي.

ثم جاء السؤال الأبرز الذي على أساسه يمكن تطوير خيار "تخصيب - بنسبة أعلى من صفر": هل تملك الولايات المتحدة، مع الدعم الكامل من مجلس الأمن، أملاً مقنعاً بأن استخدام الوسائل الدبلوماسية سيجبر إيران على وقف التخصيب؟ إن لم يحصل ذلك، إقترح عدة مشاركين بأن مشروع التخصيب الدولي هو أفضل بديل فضلاً عن كونه أفضل بديل غير عسكري. كما أن وضع هذا البديل على طاولة المفاوضات سيعيد الكرة إلى الملعب الإيراني. وفي حال رفضته طهران "بازدراء"، ستكون واشنطن في وضع جيد لتكسب دعم مجلس الأمن لعقوبات أكثر عدائية أو للقيام بخطوات أخرى.

هل يمكن لاستخدام القوة أن يكون ضمن هذه الخطوات؟ ليس بالضرورة مع أن واشنطن تكرر دائماً القول "إن كل الخيارات متاحة". تعرف طهران ذلك واعتادت عليه، بالتالي إن هذا التكرار "الشعائري" في التهديد ليس ضرورياً وقد يأتي بنتائج معاكسة. لكن هل يمكن لاستخدام القوة أن يأتي بالنتائج المرجوة؟ قد تعرقل الضربات الجوية الخطوات الإيرانية، لكن بما أن برنامجها النووي موزع على مواقع عديدة، ليس من ضمانات للنجاح. والأهم من هذا، ما الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة من مصالحتها الحيوية؟

أكد المشاركون في الندوة أن الضربة الجوية ستضمن أن تصبح إيران دولة مسلحة نووياً مع أن كل الجهد كان لتفادي هذا التطور. إضافة إلى أن الضربة ستحرك المنظمات الشيعية شبه العسكرية ضد إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأبعد من ذلك بكثير. إن هذا التطور سيعقد بشكل كبير آمال الولايات المتحدة في إيجاد مسار سلمي للمصالحة في العراق وإعادته إلى خارطة

المنطقة، كما سيعقد العلاقة مع الأحزاب الشيعية المُنتخبة ديمقراطيًا والتي تحظى بروابط جيدة مع إيران. على إدارة أوباما أن تكون حريصة بعدم أخذ إجراءات تؤدي إلى إعادة تحريك الوضع الهش الذي ورثته عن الإدارة السابقة. بسبب هذه المخاطر والتعقيدات، يجب الوصول إلى استراتيجية "جدول أعمال كبير". ويجب أن تُبنى هذه المقاربة الاستراتيجية على أساس تطوير نظام إقليمي يراعي مصالح واشنطن وطهران المتداخلة أحيانًا والمتناقضة أحيانًا أخرى.

معوّقات داخلية وإقليمية:

إن واحدًا من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة يكمن في رؤية برنامج إيران النووي من خلال عدسة أوسع تطلّ على السياسة الداخلية الإيرانية. لاحظ المشاركون في الندوة أن الدعم الداخلي لدورة وقود نووي مستقلة كبير ويتجاوز كل الإنقسامات السياسية والعقائدية. حتى أن هذا الدعم يعود إلى حقبة الشاه، عندما خطّط قادة إيران المدعومين من الولايات المتحدة آنذاك لبناء 22 محطة نووية.

غالبًا ما عبّر هذا الطموح النووي عن نفسه بمصطلحات رمزية وبأشكال عملية. ويرى قادة إيران في برنامجهم النووي بحثًا واسعًا وجهدًا تطويريًا يهدف بشكل أساسي للتخفيف من الأعباء الإقتصادية والسياسية المفروضة على صناعة النفط والغاز الإيراني. في نفس الوقت، يشكّل الطموح نحو الطاقة النووية موضوعًا عاطفيًا ووطنياً للجمهور الإيراني متجاوزًا كل الإنقسامات بين القيادات الدينية والزمنية. حتى أن الدراسات الموثوقة الآتية من مؤسسات، كمؤسسة جيمس بيكر لدراسة السياسات النووية، حول أن البرنامج النووي الحالي لن يساهم في تطوّر البلد إقتصاديًا كما يرى الإيرانيون، لن تخفّف من درجة الفخر الوطني الذي وُظف في هذا الملف. لذلك يُتوقّع أن تحرز واشنطن وحلفاؤها تقدمًا بسيطًا في إقناع إيران بعدم جدوائية برنامجها النووي. بالمقابل، على قادة الغرب استخدام لهجة إيجابية مؤكدين أن التكامل الإقتصادي والسياسي مع المنطقة والنظام العالمي يمكن أن يساعد إيران في تحديث كامل بنيتها في مجال الطاقة. ومن خلال آليات وميادين مركزية في استراتيجية "جدول أعمال كبير"، يمكن لواشنطن وحلفائها أن يظهروا أن التكامل - بدلاً من العزل - يؤمّن مسارًا فعّالًا لتأكيد الإستقلال الوطني الإيراني في الداخل، والإحترام في الخارج.

يبقى من غير الواضح إذا كانت هذه الرسالة المترافقة مع مبادرة دبلوماسية ستوفّر دعمًا إضافيًا للقادة الإيرانيين الذين يفضّلون المساومات. ولأن الرئيس أحمددي نجاد لم يستغلّ ارتفاع أسعار النفط لمساعدة بلده في الأوقات الصعبة، يبدو أن هناك توجّهًا لدى بعض ممثلي التيار المتشدّد البراغماتي للنظر عن قرب أكثر في العروض الأميركية. حتى أن الرئيس الإيراني نفسه، لا يُظهر أنه معارض بالمطلق لعلاقة مع واشنطن. فمع اقتراب انتخابات الرئاسة في حزيران 2009، يعطي أحمددي نجاد الإنطباع بأنه المدافع القوي عن مصالح إيران الحيوية والذي يمكن له أن يفاوض على "الصفقة" مع واشنطن. لكن يبقى السؤال البارز - وربما السؤال الأبرز- ما إذا كان المرشد الأعلى سيؤيد ولو

معنويًا أية ترتيبات تؤدي إلى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالرغم من أن مفهوم العداء للأميركي مستمر ومتجدد في الأساس العقيدي للجمهورية الإسلامية، قد يجد بعض القادة، الذين يتباهون بثورتهم النقيّة، أنفسهم معزولين في حال تحركوا بشكل يقوّض المصالح الحيوية لإيران. بالنظر لحقل الألغام الذي على القادة الإيرانيين المرور عبره، حدّر المشاركون في الندوة من أي جهد يُبذل للتأثير في "اللعبة" الداخلية في إيران، ذلك بأن يُدعم - أو يُعارض - هذا أو ذاك من القادة الإيرانيين. عوضًا عن ذلك، على واشنطن أن تطلق مبادراتها نحو كل قادة إيران الدستوريين: المرشد الأعلى، الرئيس، ووزير الخارجية. وقد جسّدت رسالة أوباما في عيد النوروز هذا المنطق بالإضافة إلى توجيهها إلى "الشعب" الإيراني. فقد أشارت إلى أن واشنطن تحترم السيادة الوطنية الإيرانية وشرعيّة حكومتها وصوت مواطنيها.

وكما التوترات والإنقسامات في النظام السياسي الإيراني تستمر في خلق التحديات للمبادرات الأميركية، كذلك تفعل السياسة الداخلية في واشنطن. فقد لاحظ المشاركون في الندوة أنه بالرغم من أن غالبية مؤيدي إسرائيل يدعمون علاقة مع إيران، يعارض بعضهم مشروع التخصيب الدولي على التراب الإيراني. كما يعبر بعض القادة العرب عن قلقهم - ولو بهدوء - للإدارة الأميركية. ويمكن لهم أن يتخذوا موقفًا أكثر علانية عندما يتبيّن الحد الذي ستصل إليه الولايات المتحدة.

لكن الأهم، من زاوية السياسة الداخلية في واشنطن، أن مؤيدي حظر انتشار السلاح النووي داخل وخارج الحكومة الأميركية سيطرحون أسئلة عن أية مقاربة لا تجعل من خيار "تخصيب- بنسبة صفر" هدفًا نهائيًا. إلى الآن، يبدو أن القلق إزاء البرنامج النووي يشكّل أولوية استراتيجية لإدارة أوباما. إذ يلعب فريق قوي من خبراء حظر انتشار السلاح النووي، مكرّس لتقوية التحكم الدولي في الأسلحة النووية، دورًا قويًا في تحديد التوجهات الأميركية في الشأن الإيراني. بالمقابل، وفي مواجهة هؤلاء اللاعبين، على الإدارة الأميركية أن تبرهن على أن علاقات طبيعية أكثر مع إيران ستؤمّن وسائل أكثر فعالية في إدارة الملف النووي.

على خلفية هذه المعوّقات الداخلية في كل من إيران والولايات المتحدة، على إدارة أوباما أن تطوّر الإنفتاح الدبلوماسي على إيران في خضمّ حالة دقيقة من تصاعد النزاع بين إيران والعالم العربي السنّي. إن استفحال التوترات الشيعية السنّيّة في العراق، لبنان، البحرين، الكويت، السعودية، يزيد التوتر بين الجمهورية الإسلامية والدول العربية السنّيّة مما سيزيد المجازفة بأن يتخوّف القادة العرب من أي انفراج محتمل بين الولايات المتحدة وإيران. وقد لاحظ أحد المشاركين أن قادة السعودية "يقبلون بعلاقات محتملة لكن لا يريدون أن يروا زواجًا أميركيًا إيرانيًا". وفي حال حصول الزواج كحقيقة واقعة، يمكن للدول العربية أن تسعى لبرنامج نووي يكون رادعًا لإيران. بالتالي واستنادًا لتطور العلاقة الإيرانية الأميركية، يمكن للمنطقة أن تشهد (أو لا تشهد) إنطلاقة لسباق تسلّح نووي.

ومع عدم إغفال الإمكانية، إعتبر بعض المشاركين أن احتمال حصول هكذا سباق يبقى ضعيفًا وبعيدًا. فالترسانة الكبيرة من الأسلحة النووية الإسرائيلية لم تدفع أيًا من الدول العربية إلى بناء رادع نووي رغم الحروب المتعددة بين إسرائيل والجزيران العرب. وبسبب الكلفة العالية للإنطلاق بمشروع نووي، من المستبعد أن يكون للقادة العرب الرغبة أو القدرة لإطلاق هكذا مشروع لردع إيران، هذا مع عدم إغفال ما يشكّله من حساسية لدى إسرائيل. بالرغم من المجازفات التي يتضمنها، فإن ما يمكن أن تقبله الدول العربية هو خيار "تخصيب- بنسبة أعلى من صفر" تحت إشراف دولي، إضافة إلى استراتيجية أوسع يمكن لها أن تسحب إيران إلى مباحثات حول الأمن الإقليمي.

لكن هل تقبل إسرائيل بهذا صفقة ؟ بسبب خوفها من اقتراب إيران من تصنيع وحتى إطلاق سلاح نووي بعيد المدى، نبّهت إسرائيل واشنطن مسبقًا أنه من وجهة نظرها "الساعة تدق". ويشكّل هذا مشكلة بديهية للإدارة الأميركية خلال مفاوضاتها مع إيران إذا علمت الأخيرة أن الولايات المتحدة تفاوض تحت الضغط. لذلك يبدو لزامًا على واشنطن أن تعطي إشارات بأن المحادثات مع إيران لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، كما لا يمكن وضع حدود زمنية غير واقعية للإنفتاح على إيران مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ولأن الكثير من الخبراء المستندين على معلومات يعتبرون أن إيران تحتاج لسنوات عديدة لبناء وحتى لإطلاق سلاح أو سلاحين من النوع النووي، ستكون حماقة من واشنطن أن تسمح لمزيج من التهور والضغط بتضييع إمكانية المفاوضة على ترتيبات فعّالة مع طهران.

إستنتاج: خطوات مقبلة ومبادئ إرشادية

على ضوء التحديات والمعوّقات الداخلية والإقليمية والدولية، يمكن أن تجد الإدارة الأميركية نفسها مجبرة للتركيز على التكتيكات والآليات بدلًا من التركيز على استراتيجية كليّة مترابطة الأهداف ومتعلقة بقضية التخصيب بشكل أو بآخر . واعتبر عدد من المشاركين في الندوة أن فشل مقارنة الإدارة الأميركية السابقة في إحداث إختراق استراتيجي رئيسي مع إيران، يدل على ان أي ترتيب جديد يصرّ على خيار "تخصيب- بنسبة صفر" سيفشل نهاية المطاف. ويصل بالأمور إلى مرحلة عقوبات أكثر تأديبية أو ضربة إسرائيلية. إن تعزيز العقوبات لن يعطي على الأرجح النتيجة المرجوة، والضربة الجوية الإسرائيلية يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار غير محسوب في الشرق الأوسط وأبعد منه. وبما أن السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي سيؤدّد عدم استقرار كبير في المنطقة، يكمن التحدي الأكبر للإدارة الأميركية في تطوير إرادة ورؤية سياسيتين للدفع نحو استراتيجية ولو غير كاملة، هي أفضل من استراتيجية لا تعطي نتائج أو تعطيها معكوسة.

إن تثبيت المبادرة يمكن أن يدل على صعوبة التحدي. يجب على صانعي السياسة الخارجية الأميركية من أعلاهم رتبة إلى أدناهم أن يوضحوا بأن الانفتاح على إيران لن يكون سهلًا. كما يستلزم

فترة مطوّلة من المباحثات المتعددة، المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، ومن الانطلاقات والتوقفات، قبل أن تظهر إشارات تقدّم. في هذا المجال، قد يكون مفيدًا الاستدلال من تغيّرات جذرية سابقة في السياسة الخارجية الأميركية، كما حصل في انفتاح الرئيس ريتشارد نيكسون على الصين. ففي العام 1972 حصل الإختراق الدبلوماسي في لقاء شنغهاي، ثم مرّت سبع سنوات قبل قطاف ثمرة هذا الاختراق. يُضاف إلى ذلك، إن ما أجلس الصين والولايات المتحدة على طاولة واحدة هو التحدي المشترك الذي مثله الإتحاد السوفييتي السابق. ويمكن للوقت وحده أن يخبرنا إذا كان العراق وأفغانستان سيؤمّنان دافعًا شبيهاً لتعاون إيراني أميركي.

بالتزامن مع كل هذا الجهد الدؤوب، على الولايات المتحدة أن تقدّم ضمانات قيّمة وقاطعة لحلفائها في الشرق الأوسط بأنها لن تتبنى إتفاقية مع طهران يمكن أن تقوّض الأمن الإسرائيلي أو أمن الدول العربية. قد تكون زيادة الدعم العسكري واحدة من هذه الضمانات لكن الأهمّ منها، مضاعفة الجهود الأميركية للوصول إلى حلّ شامل للنزاع العربي الإسرائيلي. ويؤمن القادة العرب أن استمرار هذا النزاع يقوّي النفوذ الإيراني، لذلك فإن أي جهد مبذول لحل هذا النزاع سيؤدّي إلى دعم عربي لانفتاح الإدارة الأميركية على إيران.

في مقاربة إيران، على الدبلوماسية الأميركية أن تعبّر عن إجماع واضح لدى الإدارة في الإتجاه الاستراتيجي وفي الهدف من وراء المحادثات الأميركية الإيرانية. بعد سنوات من الخصام البيروقراطي، يجب أن يتكلم الراسميون من صانعي القرار السياسي الأميركي بصوت واحد. ويمكن لهذا الصوت، بل يجب أن يكون واضحًا وصارمًا وفي نفس الوقت يحترم الآخر. كما يجب الإلتفات دائمًا أن لغة التهديدات واستخدام مصطلحات مثل "العصا والجزرة" - التي تُستخدم للحمير في الثقافة الإيرانية - ستقوّي فقط متشدّدي إيران الذين يعارضون أي حوار. على واشنطن أن تتبنى لهجة مباشرة كلهجة رجال الأعمال. على الرسالة الأميركية أن تؤكد الحاجة إلى، والمنافع الممكن أن تنتج عن، تبادلية حقيقية على طريقة "خذ وأعط" بين طهران وواشنطن.

بسبب هذه الأهداف المتوخّاة، يجب أن لا تحصل مفاجآت. على الولايات المتحدة أن تستخدم القنوات الدبلوماسية المعروفة للتواصل مع إيران حول أفغانستان، باكستان، العراق أو الملف النووي. فهذا يعكس احترامًا متبادلًا ويمنح النظام الإيراني وقتًا معقولًا لكي يصوغ ردًا إيجابيًا ومنتجًا.

وبشكل مشابه، إقترح المشاركون في الندوة أن تسعى كل من إيران والولايات المتحدة لإيجاد آلية تمكّن القادة العسكريين في الخليج من التواصل في حال حصول مواجهات غير متوقعة ناتجة عن قراءة خاطئة بين القوات الأميركية والقوات الإيرانية. كما يمكن لهذه الآلية أن تردع جهود المتشددين- بشكل خاص الحرس الثوري- عن تعكير صفو المياه الدبلوماسية من خلال السعي لمواجهة القوات الأميركية في الخليج. إن التشاور بين الضباط الإيرانيين والضباط الأميركيين سيؤمّن ميدانًا جديدًا للعمل الدبلوماسي ويحسن من المنطق الاستراتيجي الذي يدعو إلى "جدول أعمال كبير".

يجب أن تبدأ المبادرات المذكورة أعلاه قبل الإنتخابات الرئاسية في حزيران 2009 حتى لا تبدو واشنطن وكأنها تلعب دورًا ترحيبيًا. أما الردود - فاترة كانت أم إيجابية - من القيادة الإيرانية على المبادرة الأميركية فيمكن أن تجعل من مهمة الرئيس الإيراني الحالي -أو خلفه- أكثر سهولة في دعم الإنفراج بين واشنطن وطهران.

لكي تحظى الاستراتيجية أعلاه بأمل في النجاح، يجب العمل عليها من خلال القنوات الثنائية والقنوات متعددة الأطراف. وتشكّل الأمم المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنتدى الأساسي لأية مناقشات بخصوص برامج إيران التخريبية. على الإدارة الأميركية أن تنظر إلى الأمم المتحدة كمظلة أساسية للمشاورات متعددة الأطراف في الشأنين العراقي والأفغاني. كما عليها أن تنسّق في استراتيجيتها مع الحلفاء الأوروبيين. وبسبب الدور الذي تلعبه أوروبا في محادثات "الدول الخمس زائد واحد"، إضافة إلى الدور الجوهري في التواصل مع إيران حول الشأنين الأفغاني والباكستاني، يُفترض أن يكون التعاون الأوروبي الأميركي سهلًا وميسرًا. في نفس الوقت، على واشنطن أن تراعي القلق الأوروبي في بعض المجالات، ليس أقلها العروض بتخصيب دولي على التراب الإيراني. ومن الضروري للولايات المتحدة وأوروبا الوصول لصيغة مشتركة تؤدي إلى استراتيجية تحاكي المصالح الإيرانية بصورة رمزية وعملية.

ختامًا، إذا أرادت الولايات المتحدة أن تعطي المبادرات أعلاه معنى استراتيجيًا كافيًا لتتال ردًا إيرانيًا إيجابيًا، عليها أن تكون جاهزة لعلاقة مباشرة وثنائية مع طهران. وعندما تبدأ الإيجابيات بقبول إيراني للتجاوز بالظهور، على الولايات المتحدة أن تبدي استعدادها لرفع مستوى المحادثات الثنائية حتى الوصول إلى تبادل دبلوماسي بين الحكومتين.

من المؤكد أن المبادرات أعلاه ستواجه عدة عراقيل وانطلاقات وتوقفات. لكن إذا وجدت الولايات المتحدة بعد إطلاق هذه الإستراتيجية أن القيادة الإيرانية لا تملك القدرة ولا الإرادة للردّ إيجابيًا، ستكون مع حلفائها الأوروبيين في موقع يكسبها دعمًا دوليًا أكبر لاتخاذ إجراءات أخرى. لكن، وفي نفس الوقت، إن استراتيجية جديّة وواضحة - لا تكون مقيّدة بجداول زمنية غير واقعية وغير مفتوحة أيضًا إلى ما لا نهاية - باتجاه التلاقي مع إيران في عدة ميادين، ستكون واعدة أكثر بكثير من حرب باردة طويلة أو من السقوط في "ثقپ أسود" من التصعيد والمواجهة العسكرية.